البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	التمكين الاقتصادي والاجتماعي لصغار الصيادين بالبحيرات الداخلية ونهر النيل (دراسة حالة: المبادرة الرئاسية "بر أمان")
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	" Economic Empowerment of Small-Scale Fishermen in the Inland lakes and the Nile River" (Case Study: Bur-Aman Presidential Initiative)
إعداد	محمد جابر حامد
إشراف	أ.د. محمد ماجد خشبة معهد التخطيط القومى

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	
أولاً: مشـــــكلة البحث	4
ثانياً: أهـــــداف البحث	5
ثالثاً: أهمـــــــية البحث	5
رابعاً: تســـــاؤلات البحث	5
خامساً: منهـجـية البحث	6
سادساً: مـــفاهيم البحث	7
الفصل الثانى	
الدراسات الســـــابقة	10
الفصل الثالث	
الاطـــار النظـــري	15
مناقشـــــة النتائج	26
النتائج والتوصيات	30
المراجع	34

المستخلص باللغة العربية:

يهدف البحث إلى التعرف على جوانب المبادرة الرئاسية "بر أمان" والتي تستهدف دعم وتمكين صغار الصيادين في البحيرات الداخلية ونهر النيل وتزويدهم بتجهيزات الصيد وملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء بما يدعم تحقيق رؤية مصر 2030 وأهداف التنمية المستدامة. كذلك التعرف على الأدوار المتصلة بالمبادرة وعلى الأخص: دور وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة للثروة السمكية) وصندوق تحيا مصر.

وفى هذا الإطار، يسعى الباحث لدراسة ووصف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لفئة صغار الصيادين والجوانب المختلفة لأوضاعهم المعيشية، وكيفية تفعيل دور المبادرة في تمكين فئة صغار الصيادين اقتصادياً واجتماعياً ودعم شبكات الحماية والأمان الاجتماعي لهم في مصر. وتتبع الدراسة المنهج الوصفى الذي يركز على جمع وتحليل معلومات على الموضوع محل البحث والتحليل والربط لتفسيرها وتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة واستخلاص النتائج المناسبة، كما تتبع الدراسة منهج (دراسة الحالة) لتحليل عمليات تصميم برامج المبادرة الرئاسية "بر أمان" وتعتمد على استخدام أدوات الملاحظة والإستبيان والمقابلة، وتخطيط التدخلات الخاصة بها بالتطبيق على فئة صغار الصيادين المستهدفين.

الكلمات المفتاحية: المبادرة الرئاسية "بر أمان" – التنمية المستدامة – الهيئة العامة للثروة السمكية – صندوق تحيا مصر – وزارة التضامن الاجتماعي.

المستخلص باللغة الإنجليزية:

Abstract

The research aims to identify the aspects of the presidential initiative "Bar Aman", which aims to support and empower small fishermen in the internal lakes and the Nile River and provide them with fishing equipment and clothing to protect against occupational hazards and cold weather in a way that supports the achievement of Egypt's Vision 2030 and sustainable development goals. As well as identifying the roles related to the initiative, in particular: the role of the Ministry of Social Solidarity, the Ministry of Agriculture and Land Reclamation (the General Authority for Fisheries) and the Long Live Egypt Fund.

In this context, the researcher seeks to study and describe the economic, social and health conditions of the small fishermen and the various aspects of their living conditions, and how to activate the role of the initiative in empowering the small fishermen economically and socially and supporting the protection and social safety nets for them in Egypt. The study follows the descriptive approach that focuses on collecting and analyzing information on the subject matter of research, analysis and linking to interpret it and determine the relationship between the study variables and draw appropriate results. The interview, and the planning of its interventions by application to the target group of small fishermen.

Key words: the presidential initiative "Bar Aman" - sustainable development - the General Authority for Fisheries - the Long Live Egypt Fund - the Ministry of Social Solidarity.

المبحث الأول

الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة

المقدمة:

في إطار اهتمام الدولة المصرية بفئة صغار الصيادين، والتي تعمل في البحيرات الداخلية والتي تشمل (بحيرات الريان (1،3)، بحيرة أدكو، بحيرة مريوط، بحيرة المنزلة، بحيرات البرلس، بحيرة التمساح والمرة، بحيرة ناصر، بحيرة البردويل) ونهر النيل، حيث تعددت تدخلات الوزارات والأجهزة المصرية المعنية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتعلق بتوفير حياة كريمة لصغار الصيادين، والتي تنحصر في الهدف الاول القضاء على الفقر، والهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه، والهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء، والهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

ويلاحظ أن هناك قصوراً في توافر البيانات لرصد الأوضاع الحالية لفئة صغار الصيادين، كما أن البيانات المتاحة حاليا بها قصور في العديد من الجوانب. وعلى سبيل المثال، لا تتوافر بيانات قومية متاحة حول اجمالى العدد الفعلى للمراكب الشراعية (فلوكه) التي تعمل بالبحيرات ونهر النيل، العدد الحقيقي لصغار الصيادين غير المرخص لهم، الوضع الاجتماعي الحالي والاقتصادي لهذه الفئة، وبالإضافة إلى ذلك، لا توجد بيانات قومية وغير قومية حديثة موثوقة بشأن فئة صغار الصيادين، وأوضاعهم الصحية، والتعليمية، والأعمال الأخرى التي يتوجهون لها في فترات التوقف الاجبارية وبالتالي، هناك حاجة إلى إجراء دراسات استقصائية وبحوث قومية لرصد وتقييم الوضع الحالي لهم.

وفي إطار سعي الدولة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الخاصة بها، والتي نتجت عنها وثيقة استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي تم تطويرها من خلال وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، يتضح دور كلاً من وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة للثروة السمكية) وصندوق تحيا مصر في تنفيذ الأهداف الاجتماعية للاستراتيجية بوجه عام والأهداف المتعلقة بحماية الفئات الأولي بالرعاية وبالأخص فئة صغار الصيادين. وفى هذا الخصوص قامت وزارة التضامن الاجتماعي وصندوق تحيا مصر والهيئة العامة للثروة السمكية بإطلاق المبادرة الرئاسية "بر أمان" لدعم وحماية صغار الصيادين بتجهيزات الصيد وملابس للوقاية من

مخاطر المهنة وبرودة الأجواء، يرتكز على التعاون مع كافة الجهات المعنية لخلق شبكات حماية وأمان اجتماعي لهذه الفئة وبالأخص التعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (الهيئة العامة للثروة السمكية)، وصندوق تحيا مصر، يهتم هذا البحث بوصف الجوانب المختلفة لعمل المبادرة الرئاسية "بر أمان" وتطورها ونتائجه في الواقع العملي، والبحث فى سبل تفعيل وتوسيع نطاق عملها لحل المشكلات التي تواجه فئة صغار الصيادين وتمكينهم وحمايتهم.

أولاً: مشكلة البحث:

بالرغم من عمل الدولة جاهدة في توفير حياة كريمة للفئات الأولى بالرعاية واخص فئة صغار الصيادين العاملين في البحيرات الداخلية ونهر النيل ببجمهورية مصر العربية إلا أن تتعرض هذه الفئة الى أوضاع اجتماعية واقتصادية وصحية صعبة نتيجة الى فترات توقف الصيد الموسيمية بالإضافة الى تعرضهم لمخاطر المهنة وبرودة الأجواء التي تسبب لهم امراض صحية خطيرة، حيث تشير الاحصائيات الأولية للهيئة العامة للثروة السمكية أن اعداد الصيادين العاملين بالبحيرات الداخلية ونهر النيل لعام 2019 تقدر بنحو 42,000 ألف صياد وتشير التقديرات ان حجم العمالة غير المرخص لها تقدر بثلاث الى أربعة اضعاف هذا الرقم، كما تواجه البحيرات المصرية تراجع في دورها بسبب تعدد أسباب التلوث بها وعلى سبيل المثال (انتشار حشرة الايزوبودا) ببحيرة قارون مما أدى الى توقف الصيد ببحيرة قارون من عام 2014 وتوجه الصيادين بهذه المنطقة الى البحث عن مصادر رزق أخرى، ويرجع ذلك الى انخفاض الاهتمام سابقاً بتلك القضايا في العقود السابقة وعدد من الممارسات غير السليمة في مجال حماية البيئة وتمكين الفئات الأولى بالرعاية.

ولمواجهة ذلك أطلقت الدولة المصرية المبادرة الرئاسية "بر أمان" لحماية ودعم وتمكين صغار الصيادين في البحيرات الداخلية ونهر النيل وتزويدهم بتجهيزات الصيد وملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء بناء على اجتماع السيد رئيس الجمهورية المؤرخ 5 سبتمبر 2020 مع السيد الدكتور/ مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، السيدة/ نيفين القباج، وزير التضامن الاجتماعي، السيد اللواء/ محمد أمين، مستشار رئيس الجمهورية للشئون المالية وأمين صندوق تحيا مصر وتوجيه سيادته بتزويد فئة صغار الصيادين بتجهيزات وملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء، على أن يتحمل صندوق تحيا مصر تكلفتها، في ضوء ذلك، يسعى الباحث لدراسة ووصف مراحل المبادرة الرئاسية "بر أمان"

بجوانبها المختلفة، وإلقاء الضوء على دور وزارة التضامن والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر فى هذا الخصوص، وكيفية تفعيل دور هذه المبادرة فى حماية وتمكين صغار الصيادين فى مصر.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الدور الحالي لمبادرة بر أمان فى تحسين أحوال وتمكين فئات صغار الصيادين فى مصر، والادوار المعنية بالمبادرة خاصة وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر بما يدعم تحقيق رؤية مصر 2030، وأهداف التنمية المستدامة. ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على جوانب وأبعاد المبادرة الرئاسية "بر أمان"، والأدوار المؤسسية المرتبطة بها لوزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر.
- تحديد المعوقات التي تواجه المسئولين عن المبادرة الرئاسية "بر أمان".
- التعرف على مقترحات المبحوثين بخصوص تحسين المبادرة الرئاسية "بر أمان".
- وضع بدائل عملية وتوصيات مقترحة حول متطلبات نجاح المبادرة الرئاسية "بر أمان" والذي يتم تنفيذه بوزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث حول تحديد قضايا ومشكلات فئة صغار الصيادين في مصر بوجه عام، والعاملين بقطاع الصيد بالبحيرات الداخلية ونهر النيل على وجه الخصوص، وربطها بقضايا التنمية المستدامة، أهمية الأدوار المؤسسية الداعمة للمبادرات الرئاسية، وخاصة دور وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر في التعامل مع مشكلات فئة صغار الصيادين في مصر فى إطار المبادرة الرئاسية "بر أمان"، طرح بدائل وتصور مقترح لمزيد من الدراسات حول قضايا ومشكلات صغار الصيادين.

رابعاً: تساؤلات البحث:

ما هي سبل وأدوات وسياسات تطوير وتفعيل الدور الحالي الذي تقوم به الدولة متمثلة في المبادرات الرئاسية ومنها (بر أمان)، والجهات المعنية بها خاصة وزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة

السمكية وصندوق تحيا مصر للتعامل مع قضايا فئة صغار الصيادين فى مصر بما يعزز تمكينهم وخلق شبكات الحماية والأمان الاجتماعي لهم واستدامة التنمية؟

ويتفرع من هذا السؤال من عدة تساؤلات فرعية هي:

- التعرف على ماهية ومدى شمولية أهداف المبادرة الرئاسية "بر أمان" بوزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجهه المسئولين عن المبادرة الرئاسية "بر أمان"؟
- ما هي أفضل السبل والمداخل لتحسين أدوار ونتائج والأثر المجتمعى للمبادرة الرئاسية "بر أمان"؟

خامساً: منهجية البحث:

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي الأكثر ملائمة لطبيعة الأنشطة التي تم تنفيذها وطبيعة المخرجات المتوقع الحصول عليها والنتائج التي يمكن تحليلها، ويركز على جمع البيانات وتحليلها، حساب مؤشرات المتابعة والتقييم، تحديد مفردات مجتمع البحث بلغ إجمالي مجتمع البحث 1050 مفردة يمثلون كل المجتمع البشري للدراسة المسئولين بالمبادرة الرئاسية "بر أمان" بوزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر وعينة البحث بمحافظة (الفيوم والإسكندرية).

حجم العينة:

من المتوقع أن يتم التعامل مع المستفيدين من المرحلة الأولى كما تم الإيضاح، وبالتالي فإن المجتمع المتاح هو 3832 صياد وبأخذ عينة تبلغ نحو ١١٥، وبما إن الطريقة المتبعة ستعتمد بشكل أساسي على المجموعات البؤرية، فمن المعتاد أن يكون الحد الأقصى للمجموعة الواحدة بنحو 6–8 افراد وبذلك يمكننا القيام بحوالي 10 –12 مجموعة نقاش بؤرية موزعة بين الثلاث بحيرات في المحافظتين(الفيوم والاسكندرية).

أدوات الدراسة:

- الاستبيانات والمسح الاجتماعي الشامل لفئة صغار الصيادين العاملين بالبحيرات الداخلية ونهر النيل المعنيين بمحافظة الإسكندرية والفيوم من خلال جزء من استمارة الاسرة المعيشية دراسة أوضاع العمالة غير المنتظمة 2021. (مرفق رقم –1)، استمارة تقيم الأثر: الخبراء بمجال حماية وتمكين الفئات الأولى بالرعاية (مرفق رقم –2)، المجموعات البؤرية: كوسيلة أولى مع المستفيدين المباشرين من الأنشطة التي تم تنفيذها.

- المقابلات المتعمقة شبه المنظّمة، مع شيوخ الصيادين وقادة المجتمع وممثلي الجهات الشريكة في المناطق محل الدراسة.
- تحديد وحدة التحليل المستخدمة وهي المسئول عن المبادرة الرئاسية "بر أمان" بوزارة التضامن الاجتماعي والهيئة العامة للثروة السمكية وصندوق تحيا مصر.

المحددات المكانية:

وزارة التضامن الاجتماعي (مع التطبيق على محافظات: الفيوم والإسكندرية)، تحديد نطاق التغطية الجغرافية من المقترح أن يتم استخراج العينة من الصيادين الذين استفادوا من تدخلات المبادرة والموجودين في بحيرات المرحلة الأولى في محافظتي الفيوم والإسكندرية. ويعد اختيار هذه المرحلة دون غيرها لسببين،

المحددات الزمنية:

ضيق الوقت الزمني المتاح لعمل الدراسة وكونها المرحلة الوحيدة التي تم تنفيذ البرنامج بها منذ ٦ أشهر وهي المدة الزمنية اللازمة للتحقق من وجود وقت كافي لبيان الأثر الذي حدث لما تم تنفيذه من أنشطة.

سادساً: مفاهيم البحث:

مفهوم فئة صغار الصيادين:

بأنهم يحملون تراخيص درجة ثالثة ويعملون على مراكب صيد صغيرة بدون ماتور يصل حجمها الى 8 متر بحد اقصى وينحصر عملهم في البحيرات الداخلية ونهر النيل (طبقا للهيئة العاملة للثروة السمكية).

تعريف من لديهم رخصة مركب:

هم الأشخاص الذين تم اصدار رخصة مركب لهم من الهيئة العامة للثروة السمكية ومسجلين لدى قواعد الهيئة العامة للثروة السمكية ويملكون رخصة برقم مركب تتبع مكتب المصايد بنطاقهم الجغرافي.

مفهوم من لديهم بطاقة صيد:

هم الأشخاص المسجلين لدي الهيئة العامة للثروة السمكية كصيادين ولديهم بطاقة تعريف هوية بمهنة صياد وكذلك يحملون بطاقة رقم قومي مدون بخانة المهنة (صياد).

مفهوم العمالة غير المنتظمة:

الذين يعملون لدي أنفسهم أو لدى الغير بأجر أو بدون أجر سواء داخل منشاة عمل أو خارجها، وليس لهم شكل تعاقدي منظم وهم غير مسجلين رسمياً لدى الحكومة وغير مرخص لهم بالعمل، وبالتالي ليس لهذه الفئة أي مزايا تأمينية أو اجتماعية[1].

التنمية المستدامة:

أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" محركاً سياسياً عالمياً يوجه مستقبل الأمم الاقتصادي والاستراتيجي، فمن خلال أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المسئول، أصبح للإنسان تأثيرات ضارة بالبيئة، وهو ما عرَّض الأرض والأجيال المستقبلية للخطر. قديماً، كانت السمة المميزة للتنمية والازدهار في الدول هي التنمية العلمية والاقتصادية، غابت فيها المساءلة البيئية للسياسات والتصنيع والاستهلاك اليومي للإنسان لمئات السنين مما أدى إلى تفاقم الأزمات التي تتجلى في تغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي والتلوث وفقدان الموارد الطبيعية، على صعيد آخر، لم تحقق جهود التنمية الاقتصادية والعلمية تلك تطلعات النظام العالمي والحكومات وعلماء الاجتماع عندما يتعلق الأمر بمعالجة المشاكل الاجتماعية المزمنة التي تعصف بالعالم الذي نعيش فيه، حيث لا يزال الفقر والأمية والتفاوت في مستويات الدخل سائداً في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وفي هذا النطاق، ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" تدريجياً ليصبح في الوقت الحاضر الهدف والغاية الرئيسيين للأمم المتحدة والمجتمع المدني. حيث أقرت الدول وصانعي السياسات أخيراً بأن الوضع الحالي للتدهور البيئي يهدد بشكل خطير بقاء البشرية. وعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تقديمه لأول مرة في عام 1972 على الساحة العالمية، إلا أنه قدم رسمياً فقط في عام 1982 كمفهوم واضح للمرة الأولى عندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، برئاسة برونتلاند، تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، عرفت فيه التنمية المستدامة على النحو التالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". وعلى هذا، تستند التنمية المستدامة إلى مفهوم مواءمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأولويات البيئية من أجل الحد من التدهور البيئي الحالي وتغير المناخ مع الحفاظ على الموارد الطبيعية قدر الإمكان بما لا يتعدى قدرتها على التجدد من أجل مستقبل الأجيال القادمة[2].

[1] منظمة العمل الدولية (2022) "اللجنة الوزارية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة".

[2] موقع الهيئة العامة للرقابة المالية - https://fra.gov.eg/portals/new_fsi_portal/SD_ar/about.php.

تنمية الثروة السمكية:

تتكون الثروة السمكية من مخزون الكائنات الحيوانية والنباتية المتواجدة بمياه البحار والمحيطات والأنهار والبحيرات. وعادة ما يطلق مفهوم الثروة السمكية على جميع الكائنات الحيوانية والنباتية التي يتم انتاجها باعتبار ان الأسماك هي العنصر الغالب، وعملية وعملية الإنتاج السمكي ما هي الا مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على استخلاص جزء من هذه الكائنات بشكل يحقق تكرار الإنتاج وذلك لسد الحاجات الإنسانية ولكن الاستهلاك النهائي للموارد السمكية يتطلب ان تكون في حالة مناسبة، وذلك نظراً لسرعة تلف الأسماك وعليه فان استغلال الأسماك يتكون من ثلاث مراحل استخراج الأسماك والكائنات المائية الأخرى من المياه ، وهو ما نطلق عليه الصيد، المحافظة على ما يتم استخراجه ليكون صالحاً للاستهلاك النهائي، خدمات حفظ وتصنيع الأسماك التي تؤثر على كفاءة الإنتاج السمكي وعلى هذا فتنمية الثروة السمكية هي عملية متكاملة تبدأ بالصيد وتنتهي بالتسويق، وأى قصور يؤثر على تنمية الصناعة كله اى ان تنمية الثروة السمكية تعنى الاستغلال الرشيد المنظم للحصول على اكبر انتاج من الكائنات المائية لتحقيق اكبر منفعة اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع[1].

إدارة المصايد:

تعتبر خاصية تكرار الإنتاج السمكي بكميات كبيرة دون تدخل الانسان اهم خصائص الموارد السمكية، حيث تجعل منها موردًا لا ينضب إذا ما استغلت ونظمت على أسس علمية سليمة ويجب ان تكون عملية الصيد متوازنة مع عملية استعادة الموارد السمكية لعناصرها بواسطة النمو والتوالد، فإذا لم يتحقق هذا التوازن، أي كانت نسبة أعلى من التعويض لعناصر الموارد السمكية كانت النتيجة تناقص هذه الموارد ثم انقراضها في النهاية، لذا فإن المهمة الأولى للإدارة العلمية للمصايد تنحصر في تحديد مستوى الاستغلال بحيث إذا زادت الكمية المنتجة (من صنف أو مجموعة من الأصناف) عن هذا المستوى، فإنه يكون بداية لتناقص الكميات المنتجة في السنوات التالية، والذي يترتب عليه مع استمرار مجهود الصيد بهذا المستوى انقراض هذه الأصناف، وبمعنى آخر فإنه لضمان استمرار إنتاج المصايد يجب ضمان الحد الأدنى من المخزون السمكي الذي يسمح بتحقيق إنتاج سمكي غير متناقص، وابتكر رواد الحركة التعاونية الأوائل هذا الشكل التنظيمى من واقع تجاربهم العملية، فلم يكن من المقبول لديهم ان يقصروا نشاطهم على نشر الآراء النظرية او التبشيرية بفلسفة التعاون، بل رأوا ان من المحتم ان يثبتوا عمليًا اراءهم قابلة للتطبي، وانها تتفق

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2022) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إحصاءات الإنتاج السمكي، القاهرة.

مع قواعد السلوك الانسانى والقوانين الاقتصادية. أي ان فكرة الجمعية التعاونية تطورت من المحاولات المبذولة لمواجهة المشكلات العملية الإنسانية والاقتصادية[1].

وتؤسس التعاونية على مسئولية أعضائها لكونها تقوم على حاجاتهم المشتركة ، والمساوة في الحقوق والواجبات ويكمن نجاح الأعضاء في التضامن فيما بينهم، لا فرق بين بين من ساهم بسهم واحد او من ساهم بأكثر، فالكل يخضع لذات المبادئ والقواعد المنظمة، وديمقراطية الإدارة وابداء الرأي والرقابة حق للجميع ومن هنا فإن التعاونية تعتبر مدرسة يتعلم فيها الأفراد الوعي السياسى بسبب ممارسة هذه الحقوق وأداء الواجبات والقانون رقم 123 لسنة 1983 الخاص بتعاونيات الثروة المائية يعرف الجمعية التعاونية للثروة المائية بأنها وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف الى تطوير وتنمية الثروة المائية في مجالاتها المختلفة، وتقديم الخدمات المختلفة لأعضائها، وتساهم في التنمية الاجتماعية في مناطق عملها، وذلك بهدف رفع مستوى أعضائها وغيرهم اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة بما لا يتعارض مع المبادئ التعاونية المتعارف عليها دوليا[2].

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

دراسة جامعة العريش (2021)" تنمية مجتمع الصيادين في بحيرة البردويل":

وهدفت الدراسة الى رصد وتحليل تنمية مجتمع الصيادين في بحيرة البردويل، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن الحكومة المصرية تهتم بقطاع الثروة السمكية، وقد صدر الملخص التنفيذي عن الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للأعوام 2018، 2021، حيث تركز هذه الخطة على نتائج أكثر لصالح الأطفال، استنادا إلى اتفاقية حقوق الطفل والدروس التي تعلمتها المنظمة خلال 70 عاما من العمل للوصول إلى الأطفال والشباب الأكثر تعرضا للمخاطر ومساعدتهم، وحماية حقوق كل طفل في كل مكان. وتأكيدا على مساهمة اليونيسيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وإدراكا منها لضرورة التركيز على القضايا الشاملة المتعلقة بالإنصاف

[1] كمال حمدي أبو الخير (1986) "التنمية التعاونية والتطبيق المصري، القاهرة . مكتبة عين شمس"، 4،5،12ص.

[2] NRC, National Research Council (2021) "Nutrient Requirements of Fish. National Academy Press. Washington". DC, P.114.

والمساواة بين الجنسين والاستدامة، تعزز الاستراتيجية قدرة اليونيسيف على تحقيق نتائج لصالح الأطفال بأربع طرق رئيسية، مواءمة موارد المنظمة باتجاه الأهداف والاستراتيجيات المشتركة، الأبعاد الاجتماعية لتنمية الثروة السمكية خاصة الأحوال المعيشية لمنتجي الأسماك وكذلك التعرف على الدور الفعلي لتعاونيات الثروة السمكية، والصعوبات التي تواجه منتجي الأسماك وصولا لكيفية تنمية الثروة السمكية[1].

دراسة منظمة الأغذية والزراعة العالمية (2022) " أثر الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر":

وهدفت الدراسة الى رصد وتحليل استدامة مصايد الاسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائى، حيث تم أستخدام المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن حوكمة الحيازات في مصايد الأسماك صغيرة النطاق وإدارة الموارد تشدّد الخطوط التوجيهية الطوعية على أن حقوق الحيازة الآمنة والمنصفة والملائمة اجتماعيا وثقافيا بالنسبة إلى الموارد السمكية والأراضي في المنطقة الساحلية/المطلة على البحر، حاسمة الأهمية لضمان وتيسير الوصول إلى مصايد الأسماك والأنشطة ذات الصلة (بما في ذلك التجهيز والتسويق) والسكن وغير ذلك من الأنشطة الداعمة لسبل كسب العيش في المجتمعات المعتمدة على مصايد الأسماك صغيرة النطاق. وتدعو الخطوط التوجيهية الطوعية الدول إلى ضمان اتباع عمليات وإجراءات سليمة في تحديد قضايا الحيازة في مجال مصايد الأسماك والإقرار بها وحمايتها وإدارتها، اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة، الإدارة الرشيدة للنظم الإيكولوجية المائية والتنوع البيولوجي المرتبط بها كأساس هام لسبل كسب العيش ولقدرة القطاع على المساهمة في الرفاهية التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق واستخدام الموارد بشكل مستدام على المدى الطويل والارتقاء بمساهمة الصيد في تحسين سبل كسب العيش والأمن الغذائي والقضاء على الفقر[2].

[1] دراسة جامعة العريش (2021)" تنمية مجتمع الصيادين في بحيرة البردويل" دراسة قسم الاقتصاد والتنمية الريفية بكلية العلوم الزراعية البيئية"، 23،42،68ص.

[2] دراسة منظمة الأغذية والزراعة العالمية (2022) " أثر الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر":

دراسة (2022) "أهمية ودور قطاع الصيد وفئات صغار الصيادين فى مصر لدعم التنمية المستدامة":

وهدفت الدراسة الى رصد وتحليل أهمية ودور قطاع الصيد وفئات صغار الصيادين فى مصر لدعم التنمية المستدامة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن العالم اليوم يواجه العديد من الاخطار البيئية التي تهدد وجوده واستمراريته مثل تدهور موارد التربة والمياه والموارد البحرية اللازمة لزيادة المواد الغذائية ، وانتشار التلوث . وتغير المناخ العالمى ، كما يواجه العالم مشكلات بشرية هائلة مثل الفقر وتدنى فرص الحياة بالنسبة لقطاع ضخم من سكان العالم في الوقت الذى تتحسن فيه فرص الحياة بالنسبة لمجموعة صغيرة من سكان العالم الى الحد الذي يصل للبذخ الاستهلاكي، كما يواجه العالم نمط للنمو الاقتصادي يسهم في زيادة حدة الفجوة بين مجموعتي دول وشعوب العالم[1].

دراسة أحمد برعى وآخرين (2022) " دور التعاونيات السمكية في تحقيق التنمية المستدامة":

القاء **وهدف الدراسة الى** الضوء حول قطاع الصيد المصرى ودوره في التنمية المستدامة، واستخدم الباحث المنهج الوصفى، **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى أن** صياغة خطط خمسية لتنمية قطاع الثروة السمكية تأخذ فى الاعتبار المتغييرات البيئية والاقتصادية والمحلية والدولية القائمة والمتوقعه و تتضمن برامج ومشروعات تواجه محددات تنمية الثروة السمكية، على أن يترك اختيار أولويات تنفيذ هذه البرامج و المشروعات فى ضوء ما هو متاح من استثمارات و ما هو متوفر من تجارب و نتائج بحوث تثبت فاعليتها لأن مصر تتمتع بمصايد متنوعة منها المصايد البحرية ومصايد البحيرات ومصايد نهر النيل والترع والمصارف والوديان، وتبلغ جملتها قرابة 14 مليون فدان وبذلك تفوق مساحة رقعتها المائية ضعف مساحة الرقعة الزراعية بالبلاد ، مما يجعل الاعتماد على الأسماك كأحد مصادر البروتين الحيواني أمر حتمى للمساعدة في خفض العجز في الاحتياجات البروتينية من المصادر الحيونية التي تتطلب مجهودا كبيرا ووقتا طويلاً، نتيجة قلة الأعلاف وقلة المراعي الطبيعية علاوة على ارتفاع تكلفة تمويل هذه المشروعات، والخروج من هذه المشكلة يتمثل في الاستغلال الاقتصادى الأمثل للموارد السمكية، ان كل ثمانية كيلو جرامات من العلف تعطي كيلو واحد من اللحم الأحمر، بينما كل كيلو

[1] سامي محمد محمد السيسي (2018)"دور التعاونيات السمكية في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 8،11ص.

ونصف علف يعطى كيلو من لحم الأسماك، وبالتالي يمكن انتاج البروتين الحيواني بكمية كبيرة وبتكلفة أقل.

دراسة عبد الفتاح محمد حسين (2019) " السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار التنمية المستدامة":

هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء حول السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 ، **وخلصت نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن الخطة استهدفت أن يبلغ الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة 2 %من الاستثمارات الكلية للقطاع الخاص وإذا ما قورن هذا المعدل تقريبا مضاعفة حصةً بما هو محقق في العام السابق والذي بلغ 6.4 % فمعنى ذلك أنه مطلوب الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة في عام واحد كما استهدفت الخطة أن يساهم القطاع الخاص بنسبة 11 %من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة ألنشطة الزراعة والري والصيد، وتوصى الدراسة الى تبنى سياسة استثماريةً مناسبة تتواكب مع طموحات استراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الزراعة عند تحديث هذه الاستراتيجية. وتتصل هذه الاقتراحات بجوانب ثالثة هي كيفية تخصيص الاستثمارات للبرامج والمشروعات، أساليب تحفيز الاستثمار في قطاع الزراعة وتمويل هذا الاستثمار، ومتابعة وتقييم تنفيذ الاستثمارات المعتمدة في الخطط المختلفة[1].

دراسة Jobling, S. (2022)" الأستخدام الأمثل لموارد الثروة السمكية والأمن الغذائى:

وهدفت الدراسة الى التعرف على الأستخدام الأمثل للثروة السمكية وأثر ذلك على الأمن الغذائى، واستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت أهم نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن الثروة السمكية واحدة من أهم المصادر الطبيعية التي استغلها الإنسان منذ القدم عن طريق الصيد. فقد تطورت مهنة صيد الأسماك على مر الأزمان تطوراً كبيراً، وتطورت أيضاً وسائل ومعدات الصيد، كما تغيرت مناطق الصيد ، فبعد أن كانت مهنة للكفاف، ولتوفير القوت اليومي، تحول صيد الأسماك، في أيامنا هذه، إلى مهنة توفر المادة الخام للكثير من الصناعات الغذائية، وصناعة الأعلاف، والصناعات الدوائية والكيميائية، وغير ذلك. ولم يعد الأمر يقتصر على تناول الأسماك كما هي طازجة بعد صيدها، فقد أصبح تصنيع الأسماك والمنتجات السمكية من الصناعات الناجحة في هذا الوقت، فهناك الكثير من أنواع الأسماك التي يتم تثليجها، وتجميدها تمهيداً لنقلها إلى بلدان وأسواق بعيدة، كما تجري في الوقت الحالي عمليات أخرى لتصنيع

[1] دراسة عبد الفتاح محمد حسين (2019) " السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار التنمية المستدامة"، سلسلة كراسات السياسات العدد رقم (9)6ص.

وتعليب الأسماك والمنتجات السمكية، وذلك كوسيلة لحفظها لمدة أطول وبقائها صالحة للاستخدام كغذاء بشري لأطول مدة ممكنة فهناك المنتجات المعلبة، والمثلجة، والمملحة، والمدخنة، كما أن هناك المنتجات الكاملة، والمقطعة، والمعالجة، والمطبوخة، والمشكّلة، وغيرها ، وصاحب هذا التطور في استخدامات الثروة السمكية النمو المتزايد في عدد سكان الأرض، وما نتج عن ذلك من زيادة الحاجة لاستهلاك الغذاء، وخاصة الغذاء الغني بالبروتين ولذلك كانت الحاجة ماسة لزيادة الإنتاج من الأسماك، التي تعتبر من الأغذية الغنية بالبروتين[1].

دراسة احمد عبدالوهاب برانية (2010) " دور التعاونيات السمكية في تحقيق التنمية ":

هدفت الدراسة الى رصد وتحليل دور التعاونيات السمكية في تحقيق التنمية المستدامة وأستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى **وخلصت نتائج وتوصيات الدراسة الى** أن القطاع التعاونى السمكى فى مصر هو قاطرة التنمية فى هذا النشاط الانتاجى الهام سواء من حيث المساحات المائية التى يستغلها فى المصايد الطبيعية او حجم الاستثمارات المباشرة التى يضخها او فرص العمالة التى يوفرها وحجم مساهمته فى تحقيق الامن الغذائى المصرى، وكذلك مساهمته فى تقليل حجم الواردات من الاسماك والتى بدونه لتضاعفت عما هى عليه، يمثل الاتحاد التعاونى للثروة المائية قمة البنيان التعاونى والذى يضم فى عضويته 94جمعية منها 8استزراع سمكى جمعية عامة ويقدر اعضاء الجمعيات التعاونية بـ90000 عضو يمتلك القطاع التعاونى جميع وحدات الصيد العاملة فى المصايد الطبيعية البحار، البحيرات، المياه الداخلية منها 4329 مركب آلى يصل قوة محرك بعضها الى اكثر من1150 حصان، 40836 مركب صيد وحدات غير آليه وشراعية تتركز اساسا فى البحيرات والمياه الداخليه، تقدر قيمة استثمارات القطاع التعاونى المباشرة بدون المزارع السمكية] بحوالى (10مليار جنية) وأن هذه الاستثمارات ساعدت على ضخ استثمارات حكومية وخاصة فى مجال موانئ الصيد والخدمات المساعدة مثلورش بناء واصلاح السفن ومعدات الصيد، مصانع الثلج، وتصنيع العبوات ، وثلاجات حفظ الاسماك، يوفر القطاع التعاونى حوالى 300000 فرصة عمل مباشرةبدون المزارع السمكية بالاضافة الى 1.5 مليون فرصة عمل فى القطاعات المساعدة والخدمية، توفر سفن الصيد العاملة بدول الجوار طبقا للاتفاقيات حوالى (40 الف طن) من الاسماك يتم تسويقها محليا، يساهم القطاع التعاونى بحوالى 95% من حجم الانتاج

[1] Jobling, S. (2022). A short review and critique of methodology used in fish nutrition studies .J. Fish Bio. (23):685-703.

السمكى والذى يقدر قيمتة بحوالى7 مليار جنيه، التعاونيات السمكية هى التى تتولى تنفيذ جميع الاتفاقيات بين الحكومة المصرية وبعض الدول العربية فى مجال التعاون لاستغلال المصايد البحرية وذلك باعتبار ان التعاونيات هى الجهة الوحيدة التى تمتلك وحدات الصيد، التعاون بين الدول العربية فى مجال الثروة السمكية من خلال عقد اتفاقيات صيد مع بعض الدول العربية وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الزراعة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تهدف الى تكامل الموارد الطبيعية والرأسمالية والبشرية والذى يعتبر انجاز حقيقى فى هذا المجال تسعى الدول العربية لتحقيقه منذ سنوات[1].

الفصل الثالث

الإطار النظري

أولاً: وصف وتقييم مبادرة "بر آمان" للتمكين الاقتصادي لصغار الصيادين في مصر :

مقدمة:

تعد مبادرة "بر آمان" أحد المبادرات الرئاسية التي أطلقتها الدولة للعمل على توفير فرص متنوعة للتمكين الاقتصادي لفئات العمالة غير المنتظمة تستهدف المبادرة دعم فئات صغار الصيادين عن طريق منح التجهيزات اللازمة للصيد وتوفير ملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء. يهدف المقترح الحالي لعرض دراسة تقييم الآثر للمبادرة بعد مرور نحو ٦ أشهر من بداية التنفيذ. وذلك لمنح المبادرة المساحة الكافية لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تضمنها والتواصل بشكل أكثر فاعلية خلال المراحل المتبقية من التنفيذ سواء على مستوى المستفيدين، أو العمل على الاستفادة من التجربة ذاتها كنموذج لتوسعة التغطية وتطبيقه في سياقات مختلفة، حيث تم صياغة الهدف العام للمبادرة كرد فعل سريع لمواجهة والتصدي لبعض مشاكل ومعاناة الصيادين، تعمل المبادرة على دعم فئات صغار الصيادين عن طريق منح التجهيزات اللازمة للصيد وتوفير ملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء وذلك في عدد 9 بحيرات بالإضافة إلى نهر النيل، لتغطية نحو ٢١٨٨٩ صياد وتوفير ٢٠ ألف مركب صيد تتكون تجهيزات الصيد من (شبك، كوزلك، بدل وقاية)، تبني المبادرة على تغيير أحوال الصيادين راض القلب والدورة الدموية .وتعاني مصر من عجز في إنت اج البروتين الحيواني وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه مقارنة بالمتوسط العالمي[2].

[1] وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2022 .

ثانياً: المراحل الرئيسية في مبادرة بر آمان:

منطقة كفر الشيخ والاسماعيلية (بحيرات البرلس والتمساح والمرة) وعددهم نحو 7245 صياد، منطقة أسوان وشمال سيناء (بحيرة ناصر، البردويل) وعددهم ١٢707 صياد، مناطق (دسوق – القناطر – بنها – منوف – كفر الزيات – الزقازيق – المنصورة – القاهرة – الجيزة – أبشواي – بنى سويف – المنيا – أسيوط – الأقصر – اسوان – سوهاج) بنهر النيل مستهدفين 13125 صياد، معايير اختيار المستفيدين، أن يكون المتقدم مصري الجنسية، ومقيمة داخل جمهورية مصر العربية إقامة دائمة، ان يحمل رخصة الصيد (للمركب) خلال عام 2021، ان يحمل بطاقة صيد لعام 2021 او عام 2020 وما زالت سارية، ان يكون مسجل بقاعدة البيانات المعتمدة من الهيئة العامة للثروة السمكية، لا يكون من العاملين في إحدى الجهات الحكومية او شركات القطاع العام او القطاع الخاص المؤمن عليهم ويستثنى من ذلك (العمال – العاملات) غير المؤمن عليهم، ألا يكون قد صدر ضد المتقدم أية أحكام قضائية، في حالة امتلاك المستفيد لبطاقة الصيد ورخصة المركب معاً يتم تسليمه الشباك فقط، بعد الانتهاء من المراحل الأربعة وفى حالة وجود فائض يتم تسليمه للفئات التي قامت بتجديد رخص وبطاقات الصيد المميكنة، المدى الزمني توزيع مستلزمات وأدوات الصيد على المستفيدين بالبحيرات الداخلية ونهر النيل على أربعة مراحل خلال عامى 2021 / 2022، مصدر التمويل: تخصيص موازنة من صندوق تحيا مصر وقدرها 50 مليون جنيه مساهماته[1].

إن مصر تحتل المركز رقم 6 على مستوى العالم فى الإنتاج السمكى والدولة تملك رؤية شاملة لتطوير الثروة السمكية كى يكون لدينا فائض من الإنتاج للوصول إلى مرحلة تصدير الأسماك للخارج، أن ثبات أسعار الأسماك فى الأسواق المصرية هو أفضل دليل على زيادة الإنتاج وتمكن الدولة من توفير الأسماك رغم كل التحديات التى تواجه الثروة السمكية وعن التحديات التى تواجه الثروة السمكية هناك تحدى كبير وهو الإستغلال الأمثل للبحيرات والبحار الذى لم يتحقق حتى الآن رغم أننا نملك الخبرات الكبيرة فى الاستزراع السمكى، أن مشروعات تطوير البحيرات مازالت مستمرة حيث تمكنت الدولة من إزالة 1600 حالة تعدى على البحيرات ومتوقع مردود أفضل خلال السنوات المقبلة، مؤكدا أن الإنتاج للقطاع الخاص يساهم بشكل كبير فى المنظومة من الإنتاج السمكى ولدينا رؤية كبيرة لإنجاح منظومة للإستزراع السمكى وتعميم تلك التجارب الناجحة منها، أن مسألة الأعلاف تمثل تحديا كبيرا أمام إنتاج الأسماك

[1] نفس المرجع السابق - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2022 .

ونواصل البحوث على صحة الأسماك ورعايتها فى المزارع للوصول إلى أفضل الأنواع والأصناف للوصول إلى تصدير للخارج، أن صندوق تحيا مصر دعم الصيادين بأكثر من 50 مليون جنيه لتطوير حياتهم ومعيشتهم وذلك لأن الثروة السمكية تعوض نقص البروتين الحيوانى فى مصر[1].

ثالثاً: الاستغلال الأمثل للثروة السمكية في مصر:

تُعرف الثروة السمكية بأنها ما يتم الحصول عليه من الماء ومسطّحاته من ثروات حيّة، وتعتبر مصادر طبيعية متجدّدة؛ إذ تتجدّد بشكل مستمر من خلال التكاثر، ويشار إلى أن الإنسان استغلّ الثروة السمكية منذ الأزل بواسطة الصيد، وتشير الإحصاءات الاقتصادية إلى أن الإنتاج العالمى من الثروة السمكية قُدّر بنحو 75 مليون طن سنويًا. نظرًا للأهمية التى تحظى بها الثروة السمكية؛ فإنّ بعض الدول لجأت إلى انتهاج أسلوب الاستزراع السمكى لغايات تنمية الثروة السمكية فى المياه العذبة، وتُعتبر هذه الخطوة بمثابة مرحلة كمّية تقوم بها الحكومات للتخطيط لإنتاج أكبر كمّية من الأسماك، وتُعتبر مصر من أكثر الدول اتّباعًا لهذا الأسلوب، وقد أنتجت ما يفوق 340 ألف طن من السمك، وعلى الرّغم من أهمية الثروة السمكية وقيمتها على الصعيدين القومى والوطنى فى الوطن العربى إلا أن هذا النوع من الثروات يعانى من الضعف فى الوطن العربى، وسبب ذلك امتزاج المياه المالحة بالعذبة، فمثلًا تُعزى أسباب ضعف الإنتاج السمكى للبحر الأبيض المتوسط إلى قلّة خصوبته، كونه شبه مغلق، وتلوّث مياهه الناتج عن ممارسات بعض الدول المطلّة عليه من الجدير ذكره تربّع المملكة العربية السعودية على رأس الهرم فى الاهتمام بهذه الثروة القيّمة؛ حيث تُجرى عددًا من الأبحاث الخاصة بذلك بواسطة المراكز والمحطات البحثية المتخصصة، ومن بينها المزارع السمكية، ومركز أبحار الثروة السمكية بالبحر الأحمر فى جدة وغيرها وتكمن أهمية الثروة السمكية من خلال ما يلي: يُعتبر إنتاج الثروة السمكية من الناحية الاقتصادية أكثر توفيرًا من الثروة الحيوانية نظرًا لانخفاض تكاليف ذلك وتعدّ الثروة السمكيّة مصدرًا غنيًا بالبروتينات الحيوانية والأحماض الأمينية والفيتامينات والمعادن، وتمتاز بسهولة هضمها، تدخل الأسماك فى كثير من موائد الطعام حول العالم تؤدى الثروة السمكية دورًا مهمًّا فى سد الفجوة الغذائية التى تعانى منها بعض الدول نتيجة الانفجارات السكانية، وبالتالى تساعد على تحقيق الأمن الغذائى، تعتمد بعض الدول على

[1] صلاح مصيلحى (2022) " أثر التحديات على الثروة السمكية والانتاج"، الهيئة العامة للثروة السمكية، 6،12،14ص.

الثروة السمكية كمصدر مهم للدخل القومى وتنميته كدولة الإكوادور والصين والفلبين مثلًا، يوفّر العمل فى مجال استغلال الثروة السمكية وإنتاجها فرص عمل كبيرة وأمنًا غذائيًا وعائدًا اقتصاديًا[1].

تعتبر الثروة السمكية فى مصر واحدة من أهم مصادر الدخل القومى، وكذلك تعتبر مصدرًا من مصادر البروتين الآمن والذى يوفر الاحتياجات الغذائية داخليًا وينمى صناعات أخرى بجانبه وتشغل المصايد السمكية فى مصر مساحات شاسعة تزيد على 133 مليون فدان، وبما يعادل قرابة 150% من الأرض الزراعية بها، وتتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها، فمنها البحار، كالبحرين الأحمر والمتوسط، ومنها البحيرات وتشتمل على بحيرات المنزلة، والبرلس، والبردويل، وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة، وملاحة بور فؤاد، ومنها أيضًا مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف وإذا كانت المصادر السابقة مصادر طبيعية، فإن الإنسان استحدث أخرى اصطناعية كبحيرة ناصر وبحيرة الريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة فى أنحاء مختلفة من مصر ولدعم الثروة السمكية فى مصر يتطلب ذلك التعاقد مع دولة الصين وهى متخصصة فى صناعة سفن الصيد بجميع أحجامها على تصنيع وتوريد أحدث سفن الصيد والتى تستطيع الإبحار والصيد فى أعالى البحار وذلك بتسهيلات تصل من 10 إلى 15عامًا فى السداد ويتم السداد من خلال الأرباح التى يحققها الأسطول الجديد عند دخوله الخدمة فى مصر مما يوفر الأسماك بأسعار فى متناول الجميع بخلاف انه سيؤدى إلى انخفاض اسعار اللحوم الحمراء والبيضاء ويحقق انتعاشة قوية للاقتصاد المصرى ومواكبة العالم فى التطور والتحديث وسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك والاستيراد هذا بخلاف التعاقد ايضا على خطوط انتاج التصنيع والتعليب والتغليف للثروة السمكية إلى أن نصل إلى الاكتفاء الذاتى والتصدير استغلالا لمواردنا الطبيعية من الاسماك فى البحر الابيض والبحر الاحمر والبحيرات الطبيعية والصناعية حيث لدينا 11 بحيرة طبيعية وبحيرة ناصر أكبر بحيرة صناعية وبها خيرات البحار ولكن يأكل نصف خيراتها التماسيح التى توحشت والتى يأكل التمساح الواحد الكبير ما يقرب من 20 كيلو سمك يوميا من أجود الأنواع وفى دراسات تبين وجود 40 ألف تمساح فى بحيرة ناصر وفى دراسة أخرى 80 ألف تمساح هل تعلم ان جلد التمساح الواحد قيمته 5000 دولار بشرط ان يكون سليمًا وهذه ثروة قومية أخرى هناك شركات عالمية متخصصة فى صيد التماسيح دون استخدام الرصاص الذى يخرم الجلد ويتلف ويقلل من قيمة الجلد بعد سلخه ان الأمن

[1] Francis, G., H. P. Makkar and K. Becker. 2001. Ant nutritional factors present in plant-derived alternate fish feed ingredients and their effects in fish. Aquaculture, 199: 197-227.

الغذائي هو أمل كل الشعوب وقياداتها[1]، أن موقع مصر الجغرافي والمساحات الشاسعة المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وتوافر البحيرات مثل بحيرة ناصر وبحيرة البردويل والمنزلة، يمكنها من أن تتميز في إنتاج الثروة السمكية، وقد تتمكن من تصدير الفائض أيضا للدول المجاورة ومن الملفت للانتباه اهتمام الحكومة بجودة مياه البحيرات حيت قامت مؤخرا بإنشاء أكبر محطة معالجة للصرف في العالم بقدرة إنتاجية خمسة ملايين متر مكعب في اليوم وهي محطة بحر البقر وكان من أحد أسباب إنشاء هذه المحطة رفع جودة المياه في بحيرة المنزلة وبالتالي الحفاظ على الثروة السمكية وتنميتها ومازال العمل مستمرا في بحيرة كنج مريوط وسوف تتبعها بحيرة قارون أيضا قريبا، إن الاهتمام بالثروة السمكية يتطلب بعض الخطوات أولاها المحافظة على جودة المياه في البحيرات والأنهار وهو ما تقوم به الدولة حاليا ويعد قطاع الثروة السمكية في مصر أحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد ويمكن أن يساهم كأحد مصادر الدخل القومي ومصدر من مصادر الأمن الغذائي حيث تعتبر الأسماك بروتينا صحيا، لقد ساهمت المزارع السمكية التي أقامتها الدولة خلال السنوات الأخيرة في رفع حجم إنتاج مصر من الأسماك ليصل إلى ٢,٣ مليون طن عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١,٥ مليون طن عام ٢٠١٥، والدولة أقامت في الأربع سنوات الأخيرة الكثير من المزارع السمكية منها مزرعة بركة غليون وشرق قناه السويس وجد في بركة غليون المشروع القومي للاستزراع السمكي، بشراكة مصرية صينية، وأسند العمل للشركة الوطنية للمقاولات العامة والخدمات لإقامة المرحلة الأولى على مساحة أربعة آلاف فدان، فتم الانتهاء منها، ووضع الرئيس حجر الأساس للمرحلة الثانية على مساحة ٩ آلاف فدان، وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بنحو ١٥ ألف فرصة عمل، يتكون المشروع من مفرخ "أسماك جمبري" على مساحة ١٧ فدانا بطاقة ٢٠ مليون إصبعية أسماك بحرية، و٢ مليار يرقة جمبري، ومزرعة إنتاج الأسماك البحرية بإجمالي ٤٥٥ حوض تربية، ١٥٥ حوض تحضين ومزرعة لإنتاج الجمبري بإجمالي ٦٥٥ حوض تربية ومزرعة لإنتاج أسماك المياه العذبة بسعة ٨٣ حوضا بطاقة إنتاجية ٢٠٠٠ طن، إن مشروع بركة غليون ما هو إلا بداية للعديد من المشروعات[2].

[1] الهيئة العامة للثروة السمكية (2022) " تعزيز دور الثروة السمكية فى دعم الآمن الغذائى في مصر" ، 42،98،121ص.

[2] نفس المرجع السابق صلاح مصيلحى (2022) " أثر التحديات على الثروة السمكية والانتاج"، الهيئة العامة للثروة السمكية، 6،12،14ص.

لقد استطاعت مصر إلى الوصول لنسبة ٩٧٪ من الاكتفاء الذاتي في الأسماك ووصل معدل استهلاك الفرد إلى ١٩,٧ كجم في السنة مقارنه بـ ٢٠,٥ كجم كمعدل عالمي وتعتبر أيضا من الصناعات كثيفة العمالة المباشرة وغير المباشرة، ولذلك أطلقت الحكومة في منتصف العام الماضي المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "بر أمان" لحماية ودعم صغار الصيادين، وذلك بالتعاون مع صندوق "تحيا مصر" والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، حيث تغطي المبادرة الرئاسية 42 ألف صياد، إن مصر تحتل المركز الأول افريقياً والسادس عالمياً في الاستزراع السمكي والثالث عالمياً في انتاج أسماك البلطي، إنها مرحلة الانطلاقة لمصر في مجال الثروة السمكية ونتوقع أن تبدأ مصر في تصدير الفائض بداية من هذا العام[1].

تعتبر الثروة السمكية في مصر واحدة من أهم مصادر الدخل القومي، وكذلك تعتبر مصدر من مصادر البروتين الآمن والذي يوفر الاحتياجات الغذائية داخلياً وينمي صناعات أخرى بجانبه. وتشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على 13 مليون فدان، وبما يعادل قرابة 150% من الأرض الزراعية بها، وتتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها، فمنها البحار، كالبحرين الأحمر والمتوسط، ومنها البحيرات وتشتمل على بحيرات المنزلة، والبرلس، والبردويل، وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة، وملاحة بور فؤاد، ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف. وإذا كانت المصادر السابقة مصادر طبيعية، فإن الإنسان استحدث أخرى اصطناعية كبحيرة ناصر وبحيرة الريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة في أنحاء مختلفة من مصر[2].

تبلغ مساحة هذه المصايد ما يزيد عن 11 مليون فدان، وتضم البحرين الأحمر والمتوسط، وعلى الرغم من المساحة الكبيرة التي تشغلها، فإن الإنتاج السمكي فيها ما زال متدنياً بالمقارنة بمساحتها، تبلغ المساحة الصالحة للصيد في البحر الأحمر 4.4 مليون فدان، وتمتد شواطئها بطول ألف كيلو متر، حيث تشتمل على مناطق الطور و دهب بمحافظة جنوب سيناء، والغردقة بمحافظة البحر الأحمر، وداخل وخارج خليج السويس بمحافظة السويس، تبلغ المساحة الصالحة للصيد في البحر المتوسط قرابة 6.8 مليون فدان وتمتد شواطئها بطول ألف كيلو متر، حيث تشتمل على مناطق بورسعيد وعزبة البرج في دمياط، وصيد المكس وأبي قير في الإسكندرية، ومطروح والعريش في محافظة شمال سيناء، ورشيد والمعدية

[1] [1] نفس المرجع السابق –وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2022 .

[2] اعتماد شعبان عثمان (2020) دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك ببحيرات محافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، 23،54،102ص.

في البحيرة وبلطيم في كفر الشيخ، تحتل المصايد البحرية المرتبة الثانية من مصادر الإنتاج السمكي في مصر، حيث تشكل مصايد البحر المتوسط حوالي 11% من الإنتاج السمكي الكلي، ويأتي في مقدمتها المنطقة الممتدة من شرق الإسكندرية إلى بورسعيد بطول 360 كم، حيث تمتاز باتساع رصيفها القاري (16 – 72 كم)، بينما خليج السويس والبحر الأحمر ينتج حوالي 8.81% من الإنتاج الكلي سنويا[1].

رابعاً: أسباب انخفاض إنتاجية الأسماك في المصايد البحرية:

تعود أسباب انخفاض إنتاجية الأسماك في المصايد البحرية يعود إلى عدة أسباب بالنسبة للبحر المتوسط ضعف الخصوبة، تبلغ نسبة الخصوبة في البحر المتوسط نصف خصوبة المحيط، كما أنه بحر مغلق ويستقبل العديد من الملوثات من الدول المطلة عليه، بالنسبة للبحر الأحمر، الاستغلال السيئ للاستثمارات السياحية التي تستغل الخلجان الشاطئية واللاجونات في إقامة قرى سياحية يقوم روادها بعمليات للغوص والصيد بدلا من استخدامها كمرابي طبيعية لإنتاج الأسماك، كما أن دورة تقليب المياه فيه تنتهي عند سواحله الشرقية، حيث شواطئ المملكة العربية السعودية واليمن وهو ما يقلل من فرص الصيد من شواطئه المصرية، لذا فإن يصبح إقامة المزارع السمكية هو الحل الأمثل لتعويض تغطية الزيادة في أعداد سكان مصر، مصايد البحيرات الطبيعية، تعد من أخصب بحيرات العالم وأكثرها ثراء من حيث الغذاء الطبيعي المتاح للأسماك، كما تمتاز باعتدال جوها، ونظراً لهذه الظروف الطبيعية الجيدة، تعتبر هذه البحيرات من أخصب وأهم البحيرات الطبيعية للأصناف الهامة كالبوري والطوبار والدنيس والقاروص واللوت والثعبان والجمبري وغيرها، وعلى الرغم من توافر الظروف الطبيعية التي تضمن الإنتاج الوفير للإنتاج السمكي، ولكن إنتاج هذه البحيرات يتأثر بسبب البناء المستمر على البحيرة، وتغطيتها بالأحراش النباتية الكثيفة من البوص وغيره، هذا بالإضافة إلى عوامل التلوث المائي[2].

تبلغ مساحتها حوالي 165 ألف فدان بطول 90 كيلو مترا وعرض يتراوح ما بين 1 . 22 كيلو متر، وتشمل مناطق صيد بئر العبد والعريش بشمال سيناء، وقد بلغ معدل الإنتاج في البحيرة خلال عام2003،

[1] إيمان محمد ب دوي (2022) " دراسة اقتصادية للإنتاج السمكي ومشاكله في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي" ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول، مارس ٢٠١٤.

[2] Abdelhamid, A. M., M. F. I. Salem and M. M. Khalafalla. (2021)" Substitution of soybean meal by waterhycinth hay in diets of Nile tilapia"., The 2nd International Scientific Congress for Environment, recent environmental problems and sharement.28-30 March, South Valley University, pp: 114-125.

3آلاف و 250 طنا من الأسماك، وهو معدل غير مسبوق في تاريخها وتسعى اللجنة القائمة على تطوير البحيرة إلى تحقيق مبدأ الجودة والنوعيات الجيدة عن طريق زيادة حجم ونوعية أسماك الدنيس المفضلة للمستهلك الأوروبي، وفي هذا الإطار، تمكنت اللجنة من تطهير البواغيز حتى يتاح لها تبادل التيارات فيما بينها، إضافة الي تقنين عمليات الصيد بالبحيرة، وتحريم المخالفات، ومنع الصيد خلال فترة تكاثر الأسماك في البحيرة لأصناف الدنيس والقاروس وموسي والوقار والبوري والطوبارة في الفترة من أول يناير إلى نهاية أبريل، وهو ما يعرف بفترات المنع البيولوجي، مع حظر الصيد في مناطق المحميات البحرية داخل البحيرة، بالإضافة إلى تطوير الرؤوس الخرسانية وإقامة مفرخ بحري لإنتاج زريعة الدنيس والقاروس لتدعيم المخزون السمكي بالبحيرة، مع إنشاء صالتين لتصدير الأسماك، الأولي في منطقة بحيرة البردويل، والثانية في ميناء المعدية بالإسكندرية، وهذه الصالات تشمل صالات وقاعات لإرشاد المصدرين وتوعيتهم بالأسلوب الأمثل لقواعد التصدير[1].

وعلى الرغم من أن بحيرة قارون تمثل مصدرا مهماً للثروة السمكية في مصر، إلا إنها تعاني الكثير من المشاكل التي تهدد مستقبلها، وأبرز هذه المشاكل تجريف الزريعة التي يتم إلقاؤها في البحيرة مع بداية كل موسم، حيث يتم صيدها بشباك خاصة وبيعها بعد ذلك بأقل من قيمتها الحقيقية بكثير، لتستخدم كغذاء للحيوانات وهو ما يؤثر على كمية الأسماك بالبحيرة خاصة وأن هذه الشتلات تحتوي على أنواع كثيرة من الأسماك مثل الجمبري والبلطي، كما أن بعض هؤلاء الصيادين يستخدمون الحطاطات وهي من أدوات الصيد التي تتسبب في قتل الآلاف من أسماك الجمبري التي تتجمع في أماكن معينة بالبحيرة، ويتم ذلك بالطبع وسط غياب واضح لدور شرطة المسطحات المائية مما يتسبب في كثرة المخالفات وتفاقم المشاكل التي يسببها الصيادون غير المرخص لهم بالصيد في البحيرة ومن أبرز المشاكل الأخرى التي أثّرت على الثروة السمكية بالبحيرة، ارتفاع معدلات التلوث بالمبيدات والكيماويات التي تصب في البحيرة والتي تعتبر المنفذ الوحيد لمصارف الأراضي الزراعية ومياه الصرف الصحي في القرى المحيطة بها[2].

[1] جابر أحمد بسيوني، حنان عبد المجيد محمود (2021)، "دراسة اقتصادية للقطاع السمكي البحري بمحافظة السويس، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي "، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، القاهرة.

[2] جيهان رجب لطفي (2020)، دراسة تحليلية للتحركات الزمنية السعرية للأسماك في السوق المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2020.

أولاً: وصف وتقييم مبادرة "بر آمان" للتمكين الاقتصادي لصغار الصيادين في مصر :

تعد مبادرة "بر آمان" أحد المبادرات الرئاسية التي أطلقتها الدولة للعمل على توفير فرص متنوعة للتمكين الاقتصادي لفئات العمالة غير المنتظمة. تستهدف المبادرة دعم فئات صغار الصيادين عن طريق منح التجهيزات اللازمة للصيد وتوفير ملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء. يهدف المقترح الحالي لعرض دراسة تقييم الآثر للمبادرة بعد مرور نحو ٦ أشهر من بداية التنفيذ. وذلك لمنح المبادرة المساحة الكافية لمعرفة نقاط القوة والضعف التي تضمنها والتواصل بشكل أكثر فاعلية خلال المراحل المتبقية من التنفيذ سواء على مستوى المستفيدين، أو العمل على الاستفادة من التجربة ذاتها كنموذج لتوسعة التغطية وتطبيقه في سياقات مختلفة.

تمت صياغة الهدف العام للمبادرة كرد فعل سريع لمواجهة والتصدي لبعض مشاكل ومعاناة الصيادين، وتوالت بعدها افكار واهداف فرعية أثاء التخطيط وتنظيم عمل المبادرة وكذلك بعد التطبيق الفعلي للمراحل المتوالية ابتداء من المرحلة الأولى إلى المرحلة الرابعة، تم ايضا اقتراح المزيد من الأهداف كأفكار لمبادارات فرعية تنبثق من المبادرة الاساسية بر آمان، تعمل المبادرة على دعم فئات صغار الصيادين عن طريق منح التجهيزات اللازمة للصيد وتوفير ملابس للوقاية من مخاطر المهنة وبرودة الأجواء. وذلك في عدد 9 بحيرات بالإضافة إلى نهر النيل، لتغطية نحو ٢١٨٨٩ صياد وتوفير ٢٠ ألف مركب صيد. تتكون تجهيزات الصيد من (شبك، كوزلك، بدل وقاية).

تبني المبادرة على تغيير أحوال الصيادين من خلال المدخلات وتشمل المستهدفين وأدوات الدعم وإقامة الشركات والأنشطة والتي تشمل (توزيع التجهيزات على الصيادين وإعداد بروتوكولات تعاون مع الجهات المشاركة) وذلك للوصول للمخرجات.

تصميم خطة العمل: دراسة احتياجات المستهدفين نتائج للمناقشات البؤرية التي تمت مع شيوخ الصيادين والصيادين قبل بدء المبادرة وذلك بالهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية .

الشكل رقم (3-1) يوضح احتياجات الصيادين من تجهيزات الصيد ضمن مبادرة بر آمان:

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى (2022) مبادرة برآمان

تم حصر سريع وشامل للصيادين المستهدفين (البحيرات ونهر النيل)، وضع ألية للوصول للصيادين المستهدفين وتوزيع أدوات الدعم وتمت من خلال مشاركة مكاتب الصيادين وجمعيات وشيوخ الصيادين المنتشرة في جميع المحافظات، تطوير البنية التكنولوجية بمكاتب الصيادين وذلك لتأسيس نظام لحفظ بيانات الصيادين لتحقيق التحول الرقمي وضمان والاستدامة والمتابعة وتقديم المزيد من الخدمات، يعمل برنامج تنفيذ المبادرة من خلال أربعة مراحل مستهدفين عدد الصيادين الحاصلين على تراخيص بالبحيرات المستهدفة ونهر النيل خلال كل مرحلة، تضم البحيرات الشمالية (بحيرات الريان (1،3)، بحيرة أدكو، بحيرة مريوط، بحيرة المنزلة)، وعددهم نحو 10701 صياد.

الشكل رقم 3-2 " المراحل الرئيسية في مبادرة بر آمان":

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى (2022) مبادرة برآمان .

الشكل رقم 3-3 يوضح المرحلة الثانية:

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى (2022) مبادرة برآمان

المرحلة الثانية: منطقة كفر الشيخ والاسماعيلية (بحيرات البرلس والتمساح والمرة) وعددهم نحو 7245 صياد.

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى (2022) مبادرة برآمان

المرحلة الثالثة: منطقة أسوان وشمال سيناء (بحيرة ناصر، البردويل) وعددهم ١٢٧٠٧ صياد.

المصدر : وزارة التضامن الاجتماعى (2022) مبادرة برآمان .

المرحلة الرابعة: مناطق (دسوق – القناطر – بنها – منوف – كفر الزيات – الزقازيق – المنصورة – القاهرة – الجيزة – أبشواي – بنى سويف – المنيا – أسيوط – الأقصر – اسوان – سوهاج) بنهر النيل مستهدفين 13125 صياد.

معايير اختيار المستفيدين:

- أن يكون المتقدم مصري الجنسية، ومقيمة داخل جمهورية مصر العربية إقامة دائمة.
- ان يحمل رخصة الصيد (للمركب) خلال عام 2021.
- ان يحمل بطاقة صيد لعام 2021 او عام 2020 وما زالت سارية.
- ان يكون مسجل بقاعدة البيانات المعتمدة من الهيئة العامة للثروة السمكية.
- لا يكون من العاملين في إحدى الجهات الحكومية او شركات القطاع العام او القطاع الخاص المؤمن عليهم ويستثنى من ذلك (العمال – العاملات) غير المؤمن عليهم.
- ألا يكون قد صدر ضد المتقدم أية أحكام قضائية.
- في حالة امتلاك المستفيد لبطاقة الصيد ورخصة المركب معاً يتم تسليمه الشباك فقط.

- بعد الانتهاء من المراحل الأربعة وفى حالة وجود فائض يتم تسليمه للفئات التي قامت بتجديد رخص وبطاقات الصيد المميكنة.

المدى الزمني: توزيع مستلزمات وأدوات الصيد على المستفيدين بالبحيرات الداخلية ونهر النيل على أربعة مراحل خلال عامى 2021 / 2022.

مصدر التمويل: تخصيص موازنة من صندوق تحيا مصر وقدرها 50 مليون جنيه مساهماته.

الفصل الرابع

مناقشة النتائج

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الكمية علي عينة عشوائية من الصيادين المقيمين في منطقتين من المناطق المستهدفة في محافظتي الاسكندرية والفيوم، بلغ حجم العينة حوالي 1017 صياد وصيادة. تم تطبيق نسخة مختصرة من استمارة خط الاساس لتتيح حساب مؤشرات المتابعة والتقييم من خلال الاتصال التليفوني بواسطة باحثين في جمع البيانات عبر التليفون بوزارة التضامن الاجتماعي. استغرق المسح حوالي 6 أيام عمل حيث تم تخصيص يوم لتدريب الباحثين علي الاستمارة وكيفية القيام بالاتصال التليفوني ثم تم التنفيذ لمدة خمس ايام عمل بواقع 6 ساعات عمل يوميا، تم استخدام قواعد البيانات الخاصة بالصيادين كإطار لسحب العينة وايضا لمعرفة رقم موبايل المستفيد، تم الاتصال بالمستفيد لعدد 3 محاولات في اوقات مختلفة علي مدار اليوم. بلغت نسبة الاستجابة حوالي 33% من اجمالي العينة، كما تم تدقيق ومراجعة البيانات خلال يوم عمل وبعد ذلك القيام بالتحليل الاحصائي وكتابة النتائج.

الشكل رقم 4-1 يوضح " الإطار المنطقى لمبادرة بر آمان":

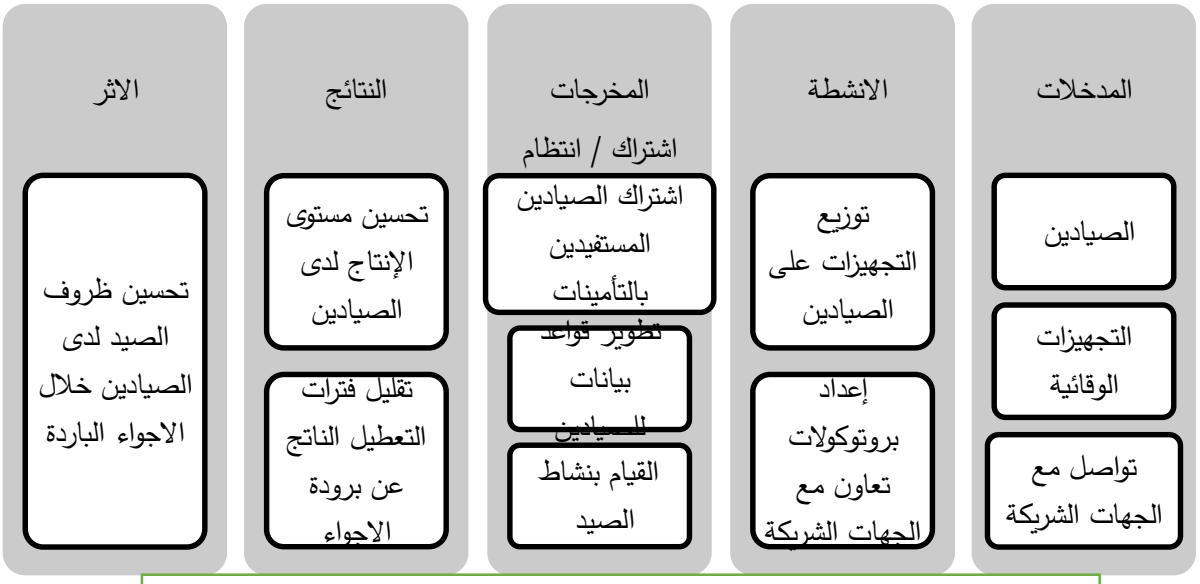

المصدر: نفس المصدر السابق

تعتمد نظرية التغيير في مبادرة بر آمان علي الاطار المنطقي السابق الذي يشتمل علي المدخلات والعمليات (الانشطة) التي بدورها سوف تؤدي إلي المخرجات والنتائج الفعالة وتترك الأثار الايجابية علي المدى الطويل، وفيما يلي مؤشرات كمية لقياس كل مكونات الاطار المنطقي للتغيير في المبادرة.

مؤشرات المدخلات وتتمثل في :

- عدد الصيادين المستهدفين.
- عدد التجهيزات الوقائية والتي تتثمل في (شبك، كوزلك، بدل وقاية).
- عدد الجهات الشريكة التي تم التواصل معها.

مؤشرات الأنشطة وتتمثل في :

- نسبة التوزيع على الصيادين.
- نسبة التوزيع من التجهيزات الوقائية.
- عدد بروتوكولات التعاون التي تم عقدها.
- متوسط نسبة الرجال للنساء بين الصيادين المستفيدين.

مؤشرات المخرجات وتتمثل في :

- متوسط عدد الأيام التي يمارس فيها الصياد نشاطه خلال الأسبوع.
- متوسط الإنتاج الأسبوعي.
- عدد الصيادين الذين تم استصدار الرخص لهم.
- نسبة الصيادين المسجلين بالتأمينات الاجتماعية.
- عدد الصيادين المسجلين بقواعد بيانات هيئة الثروة السمكية.

مؤشرات النتائج وتتمثل في :

- متوسط عدد أيام الصيد خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها.
- متوسط حجم الإنتاج خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها.
- متوسط الدخل خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها.

مؤشرات الأثر وتتمثل في :

- عدد الصيادين الذين تحسنت ظروف الصيد لديهم بسبب المبادرة.
- عدد الصيادين الذين تحسنت مستويات إنتاجهم بسبب الحصول على التجهيزات من المبادرة.

- مدى استجابة شبكة التعاون التي تم تطويرها للعمل على توسيع قاعدة بيانات المستفيدين من المبادرة خلال الفترة القادمة.

دراسات المتابعة وتقييم الآثر:

من المتبع أن يكون هناك نظام متابعة وتقييم للأنشطة التي تم تنفيذها بشكل دوري حتى يمكن الاعتماد على المعلومات المحدثة في دراسات المتابعة وتقييم النتائج والأثر في منتصف ونهاية البرنامج. وكذلك تم اجراء دراسة خط أساسي قبل البدء بتنفيذ أنشطة البرنامج الخاص بالمبادرة (تمت على عينة عشوائية من محافظتي الفيوم والاسكندرية)، و يتبعها دراسة منتصف البرنامج لتقييم ما تم خلال المراحل الثلاثة الأولى، وينتهي المتابعة والتقييم بدراسة أحوال الصيادين في نهاية المرحلة الرابعة من المبادرة. وسيتم الاعتماد عليها في استخلاص التغير في مؤشرات قياس المخرجات والنتائج والاثر.

لم تحتوي الخطة الأولية للمبادرة على النتائج الفرعية التي ترغب المبادرة في الوصول اليها عن طريق توفير المدخلات التي تم ذكرها سابقًا. ولكن للقيام بهذه الدراسة فمن الضروري التفكير في "نظرية التغيير" التي يمكن أن تسهم بها هذه المبادرة في التأثير على حياة الصيادين وفرصهم الاقتصادية. وتأتي أهمية هذه النظرية في القدرة على الوصول لعدد من المؤشرات التي يمكن أن ترشد القائمين على المبادرة لمعرفة مدى ملائمة الخطوات التنفيذية لما يريده الصيادين بالفعل من المبادرة .

جدول رقم (4-1):

المدخلات	الأنشطة	المخرجات	النتائج	الأثر
(الصيادين- التجهيزات الوقائية – تواصل مع الجهات الشريكة)	(توزيع التجهيزات على الصيادين – إعداد بروتوكولات تعاون مع الجهات الشريكة)	(القيام بنشاط الصيد – تطوير قواعد بيانات للصيادين الذين تم استصدار رخص لهم بعد المبادرة – اشتراك / انتظام اشتراك الصيادين المستفيدين بالتأمينات الاجتماعية)	(تحسين مستوى الإنتاج لدى الصيادين وتقليل فترات التعطل الناتجة عن برودة الأجواء)	(تحسين ظروف الصيد لدى الصيادين خلال الأجواء الباردة)
المؤشرات: – عدد الصيادين المستهدفين. – عدد التجهيزات الوقائية. (شبك، كوزلك، بدل وقاية) – عدد الجهات الشريكة التي	المؤشرات: – نسبة التوزيع على الصيادين. – نسبة التوزيع من التجهيزات الوقائية. – عدد بروتوكولات التعاون التي تم عقدها. – متوسط نسبة الرجال	المؤشرات: - متوسط عدد الأيام التي يمارس فيها الصياد نشاطه خلال الأسبوع. - متوسط الإنتاج الأسبوعي. - عدد الصيادين الذين تم استصدار الرخص لهم. - نسبة الصيادين المسجلين بالتأمينات الاجتماعية.	المؤشرات: - متوسط عدد أيام الصيد خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها. متوسط حجم الإنتاج خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة	المؤشرات: – عدد الصيادين الذين تحسنت ظروف الصيد لديهم بسبب المبادرة. – عدد الصيادين الذين تحسنت مستويات إنتاجهم بسبب الحصول على التجهيزات من المبادرة. – مدى استجابة شبكة التعاون

تم التواصل معها.	للنساء بين الصيادين المستفيدين.	- عدد الصيادين المسجلين بقواعد بيانات هيئة الثروة السمكية.	- متوسط الدخل والانفاق خلال الثلاث أشهر الماضية مقارنة بالفترة السابقة لها.	التي تم تطويرها للعمل على توسيع قاعدة بيانات المستفيدين من المبادرة خلال الفترة القادمة. - قياس المكتسبات المعرفية والسلوكية لدى الصيادين وتقديرهم للمساعدات بر آمان

جدول رقم 4-2:

الموقع	طريقة البحث	العدد المتوقع للأفراد
بحيرة إدكو	المجموعات البؤرية	٥٠
بحيرة مريوط	المجموعات البؤرية	٣٥
بحيرة الريان ١و٣	المجموعات البؤرية	٢٠

الأسئلة البحثية: من المتوقع أن تقوم الدراسة بالإجابة على السؤال الأهم وهو "ما هو تأثير المبادرة على مهنتك خلال الستة أشهر الماضية؟"، من خلال منهجية تثليث البيانات (Data triangulation).

1	كيف تستطيع أن تصف تأثير التجهيزات التي استلمتها على مستوى عملك؟
2	هل تعتقد أن المبادرة كانت مهمة في استهداف هذه التجهيزات دون غيرها؟
3	ما هي الاحتياجات التي شعرت أن المبادرة يمكن أن تعمل عليها خلال الفترة القادمة؟ وما أهمية هذه المواد؟
4	هل تعتقد أن اشتراكك/ استمرار اشتراكك في التأمينات الاجتماعية كنتيجة أساسية من المبادرة له أهمية كبيرة في حياتك؟ كيف أثر ذلك على علاقتك بالمهنة ذاتها؟
5	كيف تصف فترات التعطل منذ بداية تدخلات المبادرة؟ هل تعتقد أن فترات التعطل لها علاقة بوجود هذه التجهيزات دون غيرها؟
6	كيف تصف مستوى دخلك بعد أن استفدت من المبادرة؟ هل هذا هو ما كنت تتوقعه؟
7	هل تستطيع أن تقول إن من نتائج المبادرة توليد إحساس بالأمان لديك ولدى أسرتك؟
8	هل هناك شيء تعتقد أن المبادرة لم تنتبه إليه؟ من حيث مواعيد التسليم، مدة الانتظار، جودة الخامات المقدمة؟

من الأسئلة التي من المتوقع أن تعتمد عليها المقابلات شبه المنظمة:

1	كيف تصف ما استطاعت أن تنفذه المبادرة من حيث توزيع التجهيزات اللازمة والتواصل مع الصيادين في حل بعض العقبات؟
2	هل تعتقد أن هذا هو ما يحتاجه قطاع/ مهنة الصيد في منطقتك؟ وما الذي يميز هذه المبادرة دون الأنشطة الأخرى؟
3	التواصل مع الصيادين لم يكن بشكل مباشر، إلى أي مدى ساهمت هذه المبادرة في إيضاح أهمية الكيانات المنظمة للصيادين؟
4	هل تعتقد أن تطوير قدرات الجهات الشريكة في ظل وجود البرامج التي سيتم تطبيق المهارات من خلالها بشكل مباشر كان أفضل من مجرد التدريبات التي لا تتبعها برامج تنفيذية؟
5	استطاعت المبادرة أن تحقق صدى جيد لدى الصيادين والجهات الشريكة، ما الذي ساهم في وجود هذه الشبكة من الشركاء الذين استطاعوا تطوير آليات للتعاون بشكل مؤسسي؟

أولاً النتائج

وبناء علي دراسة تقييم أثر المبادرة والتي اشتملت على دراسة كيفية وكمية ، كان لمبادرة بر امان نتائج مؤثرة علي كافة الأصعدة وتحولت المبادرة من كونها ذات هدف أساسي هو مساعدة صغار الصيادين الي مبادرة ذات اهداف متعددة وكان لها نتائج كثيرة منها

- تحديث البنية التكنولوجية لمكاتب المصايد علي مستوي الجمهورية حيث تم ميكنة عدد 43 مكتب مصايد وعمل الربط الشبكي بين المكاتب ووزارة التضامن وهيئة الثروة السمكية مما مكن من حصر وتسجيل عمال الصيد وإعداد قاعدة بيانات وافية عن الصيادين.
- تغيير نمط الحياة للعديد من السيدات التي كانت تعمل في الترع والمصارف بأيديهم من خلال توزيع مستلزمات صيد عليهم وبدلة وكوزلوك للحماية والوقاية من برودة الجو وتصنيع مراكب صيد ومبردات لحفظ الأسماك وتوزيعها عليهم بالمجان مما جعل لهم دخل ثابت بدلا من انتظار المساعدات
- تزايد أعداد الصيادين الذين تم تسجيلهم بالقطاع الرسمي لكي تشملهم رعاية الدولة وجاء ذلك نتيجة زيادة ثقة الصيادين في ما تقدمه الدولة لهم من مساعدات ورغبتهم في الاستفادة كن كافة الانشطة والخدمات والمشروعات التي تقدمها الدولة كنتيجة فرعية لهذه المبادرة

- تطوير قطاع الصيد المصري وتعزيز قدرات صغار الصيادين من خلال تحديث مراكب الصيد الخاصة بهم وتصنيع مراكب صيد جديدة لمن فقد مركبه ولا يمتلك القدرة المالية اللازمة لإعادة تصنيع مركب جديد.
- بلغ متوسط انتاجية الصيد خلال الاسبوع الواحد بعد استلام المساعدات (فترة مرجعية الاسبوع السابق للمسح) حوالي 18 كيلو، وكان 95% منهم انتاجيته تتراوح بين 14 إلي 22 كيلو في الاسبوع.
- بلغ متوسط انتاجية الصيد خلال الثلاث أشهر بعد استلام المساعدات (فترة مرجعية الثلاث أشهر السابقة للمسح) حوالي 193 كيلو، وكان 95% منهم انتاجيته تتراوح بين 160 إلي 225 كيلو في الاسبوع.
- ومن أهم حدود هذا المسح هي الفترة المرجعية للمسح التي كانت تسأل بالتحديد عن شهور نوفمبر وديسمبر ويناير والذي يتميز ببرودة وامطار رعدية وجو صعب للصيد في السواحل الشمالية من الوادي والدلتا.
- عدم وجود قاعدة بيانات حديثة لعمال الصيد وفقا للرقم القومي، وبناء عليه تم ميكنة استمارة حصر وتسجيل عمال الصيد، وبدأت عملية تحديث قاعدة بيانات عمال الصيد.
- عدم توافر الإمكانيات التكنولوجية الحديثة لدي مكاتب الهيئة العامة للثروة السمكية، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتوفير الإمكانيات المطلوبة لمكاتب المصايد على مستوي الجمهورية وربطها بقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي من أجل تنفيذ عمليات التوزيع بشكل منظم ومحكم.
- صعوبة الانتهاء من عمليات التعاقد مع الموردين لتوفير مستلزمات الصيد بسبب عدم توافر الكميات المطلوبة بالمواصفات التي تم تحديدها بالتعاون بين مسئولي هيئة الثروة السمكية وممثلي الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك في السوق المحلي؛ وذلك بسبب أن مستلزمات الصيد يتم استيرادها من الخارج.
- قد استهدفت المبادرة في الأساس توزيع مستلزمات صيد (شباك) وبدلة وكوزلوك على عدد 42 ألف صياد بتكلفة 50 مليون جنيه وكان المتوقع محاولة الوصول إلى كل الصيادين المستهدفين في كل الجمهورية.
- تسجيل عمال الصيد في القطاع الرسمي وإنشاء قاعدة بيانات تفصيلية عن جميع أصحاب المراكب الشراعية والقوارب الصغيرة والعاملين عليها، بجانب تبني وتنفيذ خطة لتحديث البنية التكنولوجية

لمكاتب المصايد، علي مستوي الجمهورية حيث تم ميكنة عدد 43 مكتب مصايد وعمل الربط الشبكي بين المكاتب ووزارة التضامن الاجتماعي وهيئة الثروة السمكية مما مكن من حصر وتسجيل عمال الصيد وإعداد قاعدة بيانات وافية عن الصيادين كما تم ربط مكاتب المصايد التابعة للهيئة شبكيا بقاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي.

- تم تسليم 135 مركب صيد جديد لعينة ممثلة جغرافياً للصيادات وتنفيذ استطلاعي للمبادرة المبتكرة الخاصة بإحلال وتجديد مراكب الصيد
- حصر جميع السيدات العاملات في الصيد (للتخطيط للمبادرة الفرعية الخاصة بالمراكب)
- تحقيق الريادة في استهداف ودعم عمال الصيد (كجزء أصيل في العمالة غير المنتظمة)، والتمكين الاقتصادي وتمكين المرأة ومد شبكات الحماية الاجتماعية لهم.
- تم تسجيل عدد 35298 من الصيادين وجددوا رسوم الاشتراك ومن ثم دخولهم تحت مظلة التأمينات الاجتماعية.
- تسليم عدد من الصيادين العاملين ببحيرة ناصر وحدات الطاقة الشمسية (الطاقة النظيفة) ولذلك لاستخدامها في إضاءة اماكن تجمع الصيادين ومخازن الاسماك المملحة ومخازن الشباك وهو ما يساعد في زيادة حصيلة الأسماك ، كما تستخدم وحدات الطاقة الشمسية في الانارة ليلا وتساعدهم فى تصليح شباك الصيد وشحن الهواتف التي تساعدهم في طلب النجده او الاسعاف في الظروف الطارئة وكذا الاطمئنان على ذويهم وذلك بدلًا من استخدامهم (لمولدات الطاقة التقليدية – الديزل).
- تم توزيع مستلزمات الصيد لعدد 35,298 صياد علي أربعة مراحل بلغت نسبة إنجاز توزيع المستلزمات على الفئة المستهدفة 84%، كما تم إطلاق مبادرة لرعاية الصائدات البرارة بمحافظة كفر الشيخ حيث تم تسليم عدد 900 صائدة (بدل صيد وكزلوك).
- يسدد عامل الصيد حصته في التأمينات الاجتماعية بواقع 10% شهريا من الحد الأدنى لأجر الاشتراك (1000 جنيه حاليا) اعتبارا من تاريخ إصدار بطاقة الصيد وحتى تاريخ إنتهائها (تتراوح ما بين 1–5 سنوات).
- تتحدد حصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين الاجتماعي المطلوبة من أصحاب مراكب الصيد في القطاع الخاص على أساس الحد الأدنى للأجر مضروباً في العدد المكون منه طاقم العمل على المراكب الآلية بالمياه البحرية.

- تم تضمين في مشروع قانون الضمان الجديد المقترح صرف مساعدات نقدية استثنائية دفعة واحدة أو على دفعات إلى الأفراد والأسر الفقيرة المستفيدة والغير مستفيدة من مساعدات الدعم النقدي.
- تم شمول فئات الصيادين من أصحاب المراكب الصغيرة (درجة ثالثة شراعي) خلال فترات توقف الصيد في الشتاء بسبب النوات، وارتفاع موج البحر أو العمليات العسكرية في بعض المناطق التي يصدر بها قرار بذلك في الجهات المختصة.
- سيتم فتح باب التظلمات لعمال الصيد المسجلين في كافة المراحل على مستوي الجمهورية بنهاية المبادرة ولمدة شهر، وذلك لضمان توزيع كافة مستلزمات الصيد على المستحقين من المبادرة.

ثانياً : التوصيات:

- قيام وزارة التجارة والصناعة بانشاء مصنع خاص بإنتاج مستلزمات الصيد مما يدعم توفير المستلزمات بأسعار مناسبة لصغار الصيادين وتوفير العملات الأجنبية للدولة.
- إنشاء مزارع سمكية للراغبين من الصيادين، وذلك بالتعاون مع المحافظات المختلفة والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتقديم الدعم الفني من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية في مراحل التنفيذ خاصة فيما يتعلق بالتدريب وتشغيل المزارع، بالتعاون مع الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك ، و توفير الأراضي اللازمة لإقامة المزارع السمكية من خلال التخصيص من المحافظات.
- تقديم تمويل ميسر لتوفير سيارات مبردة للجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك من خلال بنك ناصر الاجتماعي، بالإضافة الي تجهيز سيارات النقل التي تمتلكها الجمعيات بأجهزة تبريد، وهو ما سيساهم في تطوير آليات تسويق الإنتاج السمكي لصغار الصيادين عبر ربطهم بمنافذ للتوزيع مباشرة للمستهلكين ومضاعفة دخول صغار الصيادين.
- تجديد وإحلال مراكب صغار الصيادين حيث يتم إحلال مراكب الصيد التي لا يزيد طولها عن 6 متر وتعمل في البحيرات الداخلية ونهر النيل.
- إعادة تدوير المراكب المتهالكة لما لها من ضرر على البيئة المائية وتعرض حياة العاملين للخطر.
- حصر لقطاع العاملين بمهنة الصيد دون النظر لكونهم مرخص لهم بمراكب صيد او يحملون بطاقات صيد ، وذلك لتقدير اعدادهم الحقيقية وإيجاد طريقة لضمهم لمظلة الحماية الاجتماعية حيث تقدر اعداد الصيادين غير المرخص لهم بأكثر من 200000 صياد.
- تقنين أوضاع المزارع السمكية التي يتم اصدار محاضر تبوير أراضي زراعية ضدها من وزارة البيئة ووضع آلية قانونية تسمح بإنشاء المزارع السمكية.
- إضافة سلاسل الإنتاج (تجميد – تغليف – تعبئة) وتسويق المنتجات السمكية ووضع آليات لتعظيم الاستفادة منها.

المراجع

- اعتماد شعبان عثمان (2020) دراسة اقتصادية لإنتاج الأسماك ببحيرات محافظة الفيوم، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، 23،54،102ص.
- إيمان محمد ب دوي (2022) " دراسة اقتصادية للإنتاج السمكي ومشاكله في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي" ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول، مارس ٢٠١٤.
- جابر أحمد بسيوني، حنان عبد المجيد محمود (2021)، "دراسة اقتصادية للقطاع السمكي البحري بمحافظة السويس، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي "، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، القاهرة.
- صلاح مصيلحى (2022) " أثر التحديات على الثروة السمكية والانتاج"، الهيئة العامة للثروة السمكية، 6،12،14ص.
- الهيئة العامة للثروة السمكية (2022) " تعزيز دور الثروة السمكية فى دعم الآمن الغذائى في مصر" ، 42،98،121ص.
- نفس المرجع السابق صلاح مصيلحى (2022) " أثر التحديات على الثروة السمكية والانتاج"، الهيئة العامة للثروة السمكية، 6،12،14ص.
- نفس المرجع السابق – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2022 .
- جيهان رجب لطفي (2020)، دراسة تحليلية للتحركات الزمنية السعرية للأسماك في السوق المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، يونيو 2020.
- منظمة العمل الدولية (2022) "اللجنة الوزارية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة".
- موقع الهيئة العامة للرقابة المالية – https://fra.gov.eg/portals/new_fsi_portal/SD_ar/about.php.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (2022) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، إحصاءات الإنتاج السمكي، القاهرة

- كمال حمدي أبو الخير (1986) "التنمية التعاونية والتطبيق المصري، القاهرة . مكتبة عين شمس"، 4،5،12ص.
- جامعة العريش (2021)" تنمية مجتمع الصيادين في بحيرة البردويل" دراسة قسم الاقتصاد والتنمية الريفية بكلية العلوم الزراعية البيئية"، 23،42،68ص.
- منظمة الأغذية والزراعة العالمية (2022) " أثر الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر":
- سامي محمد محمد السيسي (2018)"دور التعاونيات السمكية في تحقيق التنمية المستدامة"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 8،11ص.
- عبد الفتاح محمد حسين (2019) " السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار التنمية المستدامة"، سلسلة كراسات السياسات العدد رقم (9)6ص.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2022 .

الدراسات باللغة الإنجليزية :

- NRC, National Research Council (2021) "Nutrient Requirements of Fish. National Academy Press. Washington". DC, P.114.
- Jobling, S. (2022). A short review and critique of methodology used in fish nutrition studies .J. Fish Bio. (23):685-703.
- Francis, G., H. P. Makkar and K. Becker. 2001. Ant nutritional factors present in plant-derived alternate fish feed ingredients and their effects in fish. Aquaculture, 199: 197-227.
- Abdelhamid, A. M., M. F. I. Salem and M. M. Khalafalla. (2021)" Substitution of soybean meal by waterhycinth hay in diets of Nile tilapia"., The 2nd International Scientific Congress for Environment, recent environmental problems and sharement.28-30 March, South Valley University, pp: 114-125.